التحرك الاميركي: خيبة أمل أم تقدم في الجوهر؟

في سياق الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، دخلت الادارة الاميركية الجديدة أول اختبار فعلي لها في معالجتها لأعقد ملفات الشرق الاوسط، وكذلك أعطت دليلاً ملموساً على احتلال عملية السلام في المنطقة أولوية متقدّمة على جدول أعمال السياسة الخارجية الاميركية.

لقد اتضح اهتمام الادارة الاميركية، جلياً، في ابلاغها الى أطراف المفاوضات الثنائية انها على استعداد للقيام بدور «الشريك الكامل»، وفي رغبتها الفعلية في تذليل العقبات من أمام العملية السلمية، وتالياً في ايصالها الى نهاية ايجابية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٤/١٩٩٣).

على هذا الأساس، كثّفت الادارة الاميركية حوارها مع الجانب الفلسطيني بغية «استيعاب» رفضه، والبحث معه عن صيغة لحل قضية عودته الى طاولة المفاوضات، في إطار «صفقة»، تنطوي على تعهدات والتزامات من جانب اسرائيل الى الولايات المتحدة الاميركية، ثمّ من الجانب الاميركي الى الجانب الفلسطيني.

من جهته، سعى الوفد الفلسطيني في محادثاته مع المسؤولين الاميركيين الى استكمال المباحثات حول الصيغ النهائية لعدد من المطالب، لعلّ أهمها:

«أولاً ـ تسوية مسألة عودة نحو ٤٠٠ فلسطيني ابعدوا الى لبنان، اضافة الى مسألة المبعدين منذ احتلال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧.

«ثانياً ـ تعهد اسرائيل بعدم اللجوء الى اجراء ابعاد الفلسطينيين من الارض المحتلة.

«ثالثاً ـ ارغام اسرائيل على احترام حقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم السلطات المحتلة بحماية المدنيين. وفي حال اخلال اسرائيل بذلك يجب محاسبتها.

«رابعاً ـ على اسرائيل ان تؤكد التزامها بأسس عملية السلام ومرجعيتها.

«خامساً ـ مراجعة التمثيل الفلسطيني الى مفاوضات السلام الذي يتعيّن ان يشمل، أيضاً، فلسطينيين من القدس الشرقية المحتلة ومن الشتات.

«سادساً ـ تحديد ملموس لدور «الشريك الكامل» من خلال توضيح آلياته وأسسه. وعلى هذا الشريك ان يكون حيادياً، وفي الوقت عينه ان يتحرك ويتدخل لارغام الاطراف على احترام أسس عملية السلام والامتناع عن اتخاذ اجراءات من شأنها عرقلة التسوية النهائية، مثل الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢١/٤/١٩٩٣).

وبالطبع، لم يرفض الجانب الاميركي المطالب الفلسطينية، ولكنه استمر في التشديد على القول ان «الكرة هي، الآن، في الملعب الفلسطيني»، وانه لن يضغط على الحكومة الاسرائيلية للتفاوض، مجدداً، حول قضية المبعدين الفلسطينيين، «فاذا أراد الاسرائيليون فتح المفاوضات من جديد وتقديم المزيد من الضمانات، فالامر يعود، بالدرجة الاساس، لهم» (**الحياة**، لندن، ٦/٤/١٩٩٣). بل أكثر من ذلك، رأى وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ان الخطوة المقبلة المطلوبة من الفلسطينيين والدول الأخرى المعنيّة بعملية السلام هي الموافقة على الحضور الى واشنطن لاستئناف المفاوضات. وشدّد على انه اذا تمّت الموافقة على استئناف المفاوضات «ستلي ذلك مسائل ايجابية... وستحصل أمور جيدة» (**المصدر نفسه**، ٨/٤/١٩٩٣).

ان هذا التشديد على الطرف الفلسطيني في الحضور، كان نوعاً من الضغط عليه لكي يستمر